تقرير الحوكمة

٢٠٢٤

قيادة تُلهم التغيير

بنك الدوحة
DOHA BANK

تقرير الحوكمة
٢٠٢٤

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

حضرة صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

حـضـور

عـــالـمي

dohabank.com.qa

تقرير الحوكمة
لعام ٢٠٢٤

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك تعليمات السادة مصرف قطر المركزي بهذا الشان، فانه يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة عامه قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات يعد ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك وحفظ حقوق اصحاب المصالح وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وقد حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى الامر.

نحن في بنك الدوحة، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد التزامنا بمتطلبات قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك احكام نظام الحوكمة. وبناء على تقييم الامتثال الذي تم من قبل البنك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، خلص إلى أن البنك لديه الإجراءات الكفيلة للإلتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وان البنك ملتزم بأحكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مجلس الإدارة واللجان
المنبثقة عنه

الواجبات والمسؤوليات

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.
تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للإطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس وتوثيق ذلك كتابيا، كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه.
وفيما يلي الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

١. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها.

١,١ وضع الإستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسية بما في ذلك استراتيجية المخاطر ومستوى المخاطر المقبول وسياسة إدارة المخاطر والأداء العام والسياسات المتعلقة بالمكافآت والحوافز وكذلك السياسات المتعلقة بالمعاملات طويلة الأجل وإدارة مخاطرها بشكل خاص ومراجعتها وتوجيهها؛

٢,١ تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية؛

٣,١ الإشراف على النفقات الرأسمالية للبنك وتملك الأصول والتصرف بها؛

٤,١ تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك؛

٥,١ المراجعة الدورية الهياكل التنظيمية في البنك واعتمادها فيما يتضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية؛

٦,١ اعتماد دليل اجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا، على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الإتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسوية مسؤول اتصال؛

٧,١ إعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن يتضمن برامج للتعريف بالبنك وانشطتها بالحوكمة وفقاً لهذا النظام

٨,١ وضع برامج المسؤولية البيئية والاجتماعية واعتمادها من الجمعية العامة بهدف دعم المشاريع الاجتماعية المختلفة واعتماد سياسات البنك في مجال حماية البيئة وإدارة مخاطر التغير المناخي ووضع سياسة وإجراءات ملائمة لتقييم مخاطر التغير المناخي وأثرها المحتمل على أنشطة البنك وخطط أعماله على مستوى مجموعة البنك

٢. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها:

١,٢ وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة إستخدام أصول البنك ومرافقه وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛

٢,٢ وضع نظام الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح وإستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلاً عن أعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها؛

٣,٢ التاكد من سلامات الأنظمة المالية والمحاسبية بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية؛

٤,٢ التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر وذلك من خلال تحديد التصور العام من المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛

٥,٢ المراجعة السنوية لفعالية اجراءت الرقابة الداخلية في البنك؛

٣. وضع نظام حوكمة خاص بالبنك والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛

٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛

٥. أن تتماشى السياسات والاجراءات في البنك مع الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين و أصحاب المصالح الآخرين؛

٦. اعتماد المعايير والسياسات المنظمة للالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعليمات المصرف ذات الصلة والإشراف على تنفيذها.

٧. اعتماد المعايير والسياسات المنظمة للعمل وفقا لأنظمة أمن المعلومات وتعليمات المصرف بشأن مخاطر التكنولوجيا الحديثة والأمن السيبراني والإشراف على تنفيذها.

٨. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛

٩. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها؛

١٠. التأكد من وجود سياسة للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، التحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين؛

١١. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك يتم تنفيذها من خلال التأكد من ادراج هذه المواضيع ضمن الخطة التدريبية للبنك؛

١٢. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ هذا النظام وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها؛

١٣. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها؛

١٤. وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا.

١٥. يشكل المجلس فور انتخابه وفي أول اجتماع له اللجان المنبثقة عنه ويصدر قرارا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة ويحدد اختصاصاتها و واجباتها واجراءات عملها.

١٦. بما لايخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

١٧. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

١٨. بالاضافة الى ذلك يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية بنظام الرقابة الداخلية للبنك على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.

البيانات المالية

يتم اعداد البيانات المالية من قبل الادارة التنفيذية ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين. هذا ويتم التوقيع على المركز المالي من قبل رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة.

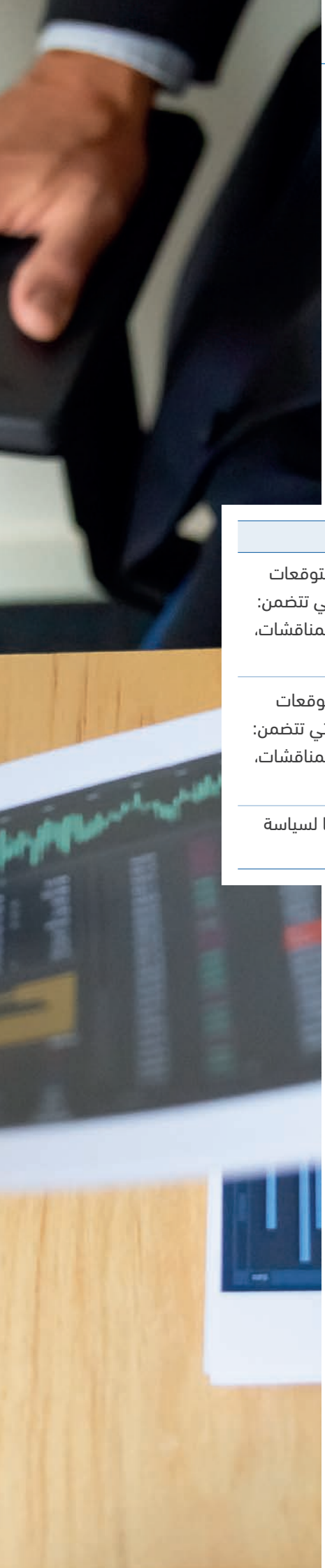

تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس من خلال لجنة الترشيحات والحوكمة، حيث يقوم المجلس سنوياً بتقييم اداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

خلال عام ٢٠٢٤، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة وكانت النتائج على الشكل التالي.

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات، الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، والمناقشات، الأعمال والتوصيات الى المجلس، الخ.
الإدارة التنفيذية	نتائج تقييم أداء الإدارة التنفيذية مرضية وفقا لسياسة التقييم المتبعة فى البنك.

المعاملات الجوهرية التي تحتاج الى موافقة المجلس

تتضمن صلاحيات مجلس الإدارة الموافقة على التعاملات التالية، على سبيل الذكر لا الحصر

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس
وواجباته الأخرى

الاستشارات

يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك.

الحصول على الوثائق

كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح

أنشأ البنك نظاماً لترشيح أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة الترشيحات والحوكمة، فيتعين عليها ان تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضواً فعّالاً بمجلس الإدارة، وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الجدد.

البرامج التدريبية

وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد وتم تدريب أعضاء مجلس الإدارة.

الحوكمة

سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الترشيحات والحوكمة.

إقالة العضو

إن العضو الذي يتغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو اربعة اجتماعات غير متتالية سوف يعتبر مستقيلا من منصبة، إلا إذا تم قبول أسباب غيابه من قبل المجلس، ولعضو مجلس الإدارة أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً أمام البنك، وفي حال فشل عضو المجلس في الوفاء بمسؤولياته أو تبين وجود أي تضارب في المصالح يؤثر على استقلاليته، وجب على المجلس أن يتخذ الإجراء القانوني اللازم بما في ذلك إمكانية إسقاط عضويته وترشيح بديلا له.

التقييم الذاتي

تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت

يتولى مجلس الإدارة من خلال لجنة السياسات والمكافآت والحوافز تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى اداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

قرارات المجلس بالتمرير

أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس، ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير للتوافق مع قانون الشركات التجارية.

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك حاليا من ١١ عضو حسب النظام الاساسي، ٣ أعضاء تنفيذيين و٨ أعضاء غير تنفيذيين منهم ٤ اعضاء مستقلين وفقا لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي الصادرة خلال عام ٢٠٢٢ بشان حوكمة البنوك، علما بأن الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٣، وتستمر لمده ثلاث سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم للدورة الحالية:

الشيخ/ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

- رئيس مجلس الإدارة
- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية) و٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة)
- المؤهل العلمي: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- الخبره: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي
- الملكية المباشرة للشركة: ٦٠,٤١٤,٢٦١ سهما بنسبة ١,٩٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
  و كذلك ٦٠,٤٠٧,٤٣٣ سهما بنسبة ١,٩٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد/ ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

ممثلاً عن شركة العالمية للتجارة والتنمية

- نائب رئيس مجلس الادارة
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة وعضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧ كعضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (بصفته الشخصية) و١٤ مارس ٢٠٢٣ كعضو مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل (ممثلا عن الشركة).
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة جورج تاون – قطر
- الخبرة: نائب رئيس شركة الخور القابضة، ومحلل مالي سابق في جهاز قطر للاستثمار
- الملكية المباشرة للشركة: ٤٣,٧٦٨,٩٤٧ سهماً بنسبة ١,٤١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
  و٣١,٣٠٩,٧٨٣ سهماً بنسبة ١,٠١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة.

الشيخ/ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

ممثلاً عن شركة دار الاعمال العقارية

- العضو المنتدب
- عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
- رئيس اللجنة التنفيذية

• تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ (بصفته الشخصية) و١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلا عن الشركة).
• المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية من الولايات المتحدة الأمريكية.
• الخبرة: يعتبر من ابرز رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي ورئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية.
• الملكية المباشرة للشركة: ٢٧,٢٥٨,٩٠١ سهما بنسبة ٠,٨٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
و٢٧,٢٣٢,١٠١ سهما بنسبة ٠,٨٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
• الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

الشيخ/ محمد بن فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني

ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

• عضو مجلس ادارة تنفيذي، غير مستقل
• عضو في اللجنة التنفيذية
• تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلا عن الشركة)، علما بان الشركة عضو في المجلس منذ ٢٧ فبراير ٢٠١١.
• الخبرة: يعتبر من رجال الاعمال المتميزين في دولة قطر.
• الملكية المباشرة للشركة: ٣١,٠٠٤,٦٦٠ سهما بنسبة ١,٠٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
• الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد/ أحمد عبد الله الخال

• عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
• عضو في لجنة الترشيحات والحوكمة
• تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
• المؤهل العلمي: حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، كما حصل على دورة متخصصة في الاقتصاد من معهد الدراسات التنموية (IDS) التابع لجامعة برايتون بالمملكة المتحدة.
• الخبرة: عمل سابقًا سفيرًا لدولة قطر في كل من ألمانيا واليابان وسفيراً غير مقيم في كل من فنلندا وأستراليا ونيوزيلندا.
• الملكية المباشرة: ٣٠,٠٤٥,٧٥٠ سهما بنسبة ٠,٩٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
• الحضور: حضر ٦ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد/ عبدالرحمن أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

ممثلا عن شركة ادخار للتجارة والمقاولات

• عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
• عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية
• تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلا عن الشركة)
• المؤهل العلمي: بكالوريوس في هندسة البترول من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
• الخبرة: لديه خبرة طويله ومتعددة في الهندسة، وحاليا من رجال الاعمال في دولة قطر.
• الملكية المباشرة للشركة: ٤٥,٨٦٠,٨٢٩ سهما بنسبة ١,٤٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
و٤٥,٠٦٠,٨٢٩ سهما بنسبة ١,٤٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
• الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد/ نايف عبدالله نايف الدوسري

ممثلا عن شركة النايف القابضة

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، غير مستقل
- عضو في لجنة السياسات والمكافآت والحوافز
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلا عن الشركة)
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة في الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة وكذلك ماجستير في ادارة المشاريع من جامعة جورج واشنطن.
- الخبرة: لديه خبرة طويله في مجال صناعة الغاز الطبيعي وادارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي وحاليا الرئيس التنفيذي لشركة النايف القابضة المتخصصة في الاستثمار والتطوير العقاري وادارة الاصول.
- الملكية المباشرة للشركة: ٦٢,٠٠٩,٣٤٠ سهما بنسبة ٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد/ ناصـر محمد على آل مذكـور الخالـدي

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية وماجستير فى الإدارة الهندسية من جامعة جورج واشنطن .
- الخبرة: الرئيس التنفيذي لشركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: لايمتلك اي سهم من اسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد/ عبـدالله علـــي عبدالرحمـــن العبـدالله

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- عضو في لجنة السياسات والمكافآت والحوافز
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: شغل عدة مناصب ادارية سابقا منها مدير عام شركة قطر للصناعات التحويلية ، امين عام مساعد في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مدير الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة.
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية، عضو مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار.
- الملكية المباشرة: لايمتلك اي سهم من اسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
- الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

السيد/ ناصر خالد خليفة العطية

- عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
- رئيس لجنة السياسات والمكافآت والحوافز وعضو في لجنة الترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣

• المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس في القانون ودبلوم عسكري من المملكة المتحدة.
• الخبرة: عضو مجلس إدارة شركة الخليج التكافلي وعمل في ادارة الشؤون القانونية لدى وزارة الداخلية.
• الملكية المباشرة: لايمتلك اي سهم من اسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
• الحضور: حضر ٧ اجتماعات لمجلس الإدارة.

الشيخ/ حمد بن سعود بن محمد آل ثاني

• عضو مجلس ادارة غير تنفيذي، مستقل
• عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية
• تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣
• المؤهل العلمي: ادارة الاعمال وبكالوريوس في السياسة والتنمية من المملكة المتحدة
• الخبرة: مدير شركة ابتكار الارض والمتخصصة في انشاء المنازل الحديثة في المملكة المتحدة
• الملكية المباشرة: لايمتلك اي سهم من اسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
• الحضور: حضر ٥ اجتماعات لمجلس الإدارة.

عضو مجلس الإدارة المستقل

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن ٤ اعضاء مستقلين يستوفون متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث لايمتلك هو او اي من اقاربه من الدرجه الاولى بشكل مباشر او غير مباشر اي من اسهم البنك.

واجبات اعضاء مجلس الإدارة

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علما بأن اعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

• على رئيس مجلس الإدارة من خلال تفويض الجهة المعنية في البنك وضع خطة لتنظيم برنامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة؛
• تمثيل البنك لدى الغير وأمام القضاء؛
• إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح؛
• التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب؛
• الموافقة على جدول أعمال اجتماعاته مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس؛
• تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك؛
• إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس؛
• ايجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس؛
• إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين؛ و
• إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية أو غيرها في ذلك.

واجبات نائب رئيس مجلس الادارة

• يعيّن البنك نائب رئيس مجلس إدارة وفقًا للنظام الأساسي للبنك، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

واجبات العضو المنتدب

• الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
• التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
• التوقيع /التصديق على المراسلات والتقارير والعقود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
• الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
• الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
• الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية.
• تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
• إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
• المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
• أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس / رئيس المجلس.

واجبات عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي او المستقل

• العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة.
• المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية والتحدي البناء ووضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
• استعراض أداء البنك بصفة دورية وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
• مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
• أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
• مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
• المساهمة في المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
• أن يكون حاضرا لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف والتي لم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للمجموعه أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
• العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
• القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس / رئيس مجلس الإدارة.
• أن يكون مسؤولا مسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
• المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية ، لجنة الترشيحات والحوكمة وكذلك لجنة السياسات والمكافآت والحوافز.

اجتماعات مجلس الإدارة

تماشيا مع النظام الأساسي للبنك، تُعقد اجتماعات مجلس إدارة البنك في مقر المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان داخل قطر كما يُقرره رئيس المجلس بشرط أن يكون النصاب القانوني مكتملاً. ويُعقد اجتماع المجلس ٦ مرات على الأقل خلال كل سنة مالية.

يُقرر عقد الاجتماعات وفقا لتقويم الأحداث الرئيسية وإغلاق الفترة المالية للبنك. عقد المجلس ٧ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤، كانت على النحو التالي.

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم ١	٢٠٢٤/٠١/٢٤
الاجتماع رقم ٢	٢٠٢٤/٠٣/١٠
الاجتماع رقم ٣	٢٠٢٤/٠٥/١٢
الاجتماع رقم ٤	٢٠٢٤/٠٧/١٠
الاجتماع رقم ٥	٢٠٢٤/٠٩/٢٢
الاجتماع رقم ٦	٢٠٢٤/١١/٠٣
الاجتماع رقم ٧	٢٠٢٤/١٢/١٥

مكافآت المجلس

مع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها استنادا الى سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة. تجدر الاشارة انه تم دفع مكافآت للمجلس باجمالي ١٩/٣٦٤ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٣. أما مكافآت مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤، فلا يزال الأمر تحت الدراسة والاعتماد من قبل الجمعية العامة للمساهمين خلال عام ٢٠٢٥.

الإدارات التابعة للمجلس

المستشار القانوني وأمين السرّ لمجلس الإدارة
السيد/ مختار الحناوي

التحق السيد مختار الحناوي ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة وتم تعيينه أمينَ سرٍّ لمجلس الإدارة عام ٢٠٠٧ ولديه خبرة تزيد عن ٣٧ عاماً وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.
السيد/ مختار الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس عام ١٩٨٧ وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨ ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب.

يقوم المستشار القانوني لمجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس، ويحتفظ بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس.

رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالانابة
السيد/ محمد بلان

التحق السيد/ محمد بلان ببنك الدوحة خلال شهر يناير من عام ٢٠٢٠ كرئيس احدى دوائر ادارة التدقيق الداخلي، وعين كرئيس إدارة التدقيق الداخلي بالانابة خلال شهر اكتوبر من عام ٢٠٢٤، ولديه خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً منها ١٠ اعوام في عدة بنوك وذلك قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ محمد بلان حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وشهادات مهنية متخصصة في التدقيق ومراقبة الاحتيال.

رئيس الادارة القانونية
السيد/ معروف محمد شويكه

التحق السيد/ معروف محمد شويكه ببنك الدوحة خلال شهر فبراير من عام ٢٠٢٤ كرئيس الادارة القانونية، ولديه خبرة تزيد عن ١٤ عاماً في عدة بنوك قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ معروف محمد شويكه حاصل على شهادة الماجستير في القانون.

رئيس إدارة الالتزام
السيدة/ موزة غيث الكواري

التحقت السيدة/ موزة غيث الكواري ببنك الدوحة خلال شهر مايو من عام ٢٠٢٤ كرئيس ادارة الالتزام، ولديها خبرة تزيد عن ١٤ عاماً في عدة بنوك قبل التحاقها ببنك الدوحة.

السيد/ موزة غيث الكواري حاصله على شهادات مهنية متخصصة في الالتزام ومكافحة الجرائم المالية.

الادارة التنفيذية

تتمثل الادارة التنفيذيه في البنك من الرئيس التنفيذي للمجموعه ومساعديه ورؤساء الدوائر التنفيذية. وفيما يلي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي للمجموعه ومسؤولي الدوائر، علما بان اي من المسؤولين لايملكون اي مساهمات او حصص في اسهم البنك.

الرئيس التنفيذي للمجموعه
الشيخ/ عبدالرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني

التحق الشيخ/ عبدالرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٢٢ متولياً منصب نائب الرئيس التنفيذي، وعين رئيسا تنفيذيا للمجموعه خلال عام ٢٠٢٣، ويتمتع بخبرة قيادية في عدة بنوك ومؤسسات مالية مختلفة قبل التحاقه ببنك الدوحة.
الشيخ/ عبدالرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال الدولية.

نائب الرئيس التنفيذي
السيد/ ديميتريوس كوكوسيوليس

التحق السيد/ ديميتريوس كوكوسيوليس ببنك الدوحة خلال شهر فبراير من عام ٢٠٢٤ كنائب للرئيس التنفيذي ولديه خبرة تزيد عن ٢١ عاماً منها ٢٠ عاما تقريبا في عدة بنوك ومؤسسات مالية وذلك قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ ديميتريوس كوكوسيوليس حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال.

رئيس ادارة الموارد البشرية بالوكالة
الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة خلال عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧، ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مالية مختلفة.

الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة.

رئيس ادارة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ بريك علي المري

التحق السيد/ بريك ببنك الدوحة خلال عام ٢٠١٥ متولياً منصب إدارة رقابة الفروع ولديه خبرة تزيد عن ٢٧ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠١٩.

رئيس ادارة الخزينه والاستثمار
السيد/ فواد اسحاق

التحق السيد/ فواد اسحاق ببنك الدوحة خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٣ كرئيس لمجموعة الخزينه والاستثمار ولديه خبرة تزيد عن ١٩ عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ فواد اسحاق حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات بالانابة
السيد/ فادي فتال

التحق السيد/ فادي فتال ببنك الدوحة خلال شهر مارس من عام ٢٠٢٤ كرئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات بالانابة، ولديه خبرة تزيد عن ٢٧ عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ فادي فتال حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

رئيس ادارة الاستراتيجية والتحول
السيد/ بايجو صامويل

التحق السيد/ بايجو صامويل ببنك الدوحة خلال شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٤ كرئيس ادارة الاستراتيجية والتحول، ولديه خبرة تزيد عن ١٧عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ بايجو صامويل حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الحاسوب.

رئيس الادارة المالية
السيد/ امان الله خان

التحق السيد/ امان الله خان ببنك الدوحة خلال شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٤ كرئيس الادارة المالية ولديه خبرة تزيد عن ١٩عاماً منها ١٣ عام في عدة بنوك وذلك قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ امان الله خان حاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد.

رئيس إدارة المخاطر
السيد/ سلمان مصطفى صديقي

التحق السيد/ سلمان مصطفى صديقي ببنك الدوحة خلال شهر فبراير من عام ٢٠٢٤ كرئيس لادارة المخاطر، ولديه خبرة تزيد عن ١٩عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ سلمان مصطفى صديقي على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة.

مكافآت الإدارة العليا

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك. ووفقاً لسياسة المكافأة القائمة على الأداء ونتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك، يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. بلغ اجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٣ وذلك ما تم دفعه خلال عام ٢٠٢٤ ما قيمته ١٥,٩٦٨,٨٧٦ ريال قطري، علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٤ وفقا للتعليمات والاجراءات المتبعة بهذا الشان والحصول على موافقات الجهات المعنية.

فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما. ويُحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ولا يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يكون عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تضارب المصالح وتداول المطلعين

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة تضارب المصالح ضمن سياسات الحوكمة، وذلك لمنع الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار أعضاء مجلس الادارة، أو الرئيس التنفيذي، أو الموظفين أثناء ادائهم لوظيفتهم بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصيا، أو تهم أحد أقاربه، أو أصدقاءه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه لوظيفته باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

كما اعتمد البنك سياسة لتحديد المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بنشاطات تداول المطلعين حيث أن أسهم بنك الدوحة مدرجة في بورصة قطر، وتعد تلك السياسة امتدادا لسياسة السرية وتنطبق على جميع الموظفين وعائلاتهم (من الدرجة الأولى) وأعضاء مجلس الإدارة الذين هم مُطلعون على معلومات البنك قبل الإفصاح عنها.

التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

موافقات التعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم مراجعتها مسبقا من قبل مجلس ادارة البنك، ومن ثم يتم عرض المعاملات الكبرى على الجمعية العمومية للموافقة عليها بأغلبية الأصوات في غياب الاطراف ذوي العلاقة وذلك بموجب متطلبات وتعليمات هيئة قطر للاسواق المالية.

الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة

يقوم البنك بالافصاح عن الاطراف الهامة ذات العلاقة ومعاملاتهم في بياناته المالية، وكذلك يقوم مجلس الادارة قبل اسبوع على الاقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بتقديم كشفا تفصيليا بالتعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع الأطراف ذات العلاقة.

%
450
305
210
175
0

لجان **المجلس**

أنشئت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك ٤ لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي.

- لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية
- لجنة الترشيحات والحوكمة
- لجنة السياسات والمكافآت والحوافز
- اللجنة التنفيذية

لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية.

العضوية

السيد/ ناصر محمد على ال مذكور الخالدي
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (رئيساً للجنة)، حضر ٨ اجتماعات للجنة.

السيد/ عبدالرحمن احمد عبدالرحمن عبيدان ممثلا عن شركة ادخار للتجارة والمقاولات
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضوا)، حضر ٨ اجتماعات للجنة.

الشيخ/ حمد بن سعود محمد آل ثاني
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضوا)، حضر ٣ اجتماعات للجنة.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٦ اجتماعات تم عقد ٨ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة نظام الرقابة الداخلية للبنك عند إعداده أو تحديثه او إذا تطلب الأمر ومن ثم عرض توصياتها بهذا الشأن على المجلس، بالإضافة الى تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للبنك.

- الإشراف على أعمال الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر لاسيما البرامج التدريبية الخاصة التي يعدها البنك، والتأكد من الالتزام بتطبيق أفضل النظم العالمية في التدقيق وإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها.

- مراجعة تعاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.
- التنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي.
- تحري الدقة فيما يعرضه البنك على الجمعية العامة وما يفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية.
- دراسة ومراجعة تقارير وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للبنك ومتابعة ما تم بشأنها.
- النظر في أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.
- وضع ومراجعة سياسات البنك بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذا في الإعتبار أعمال البنك، ومتغيرات السوق، والتوجهات الإستثمارية والتوسعية للبنك.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وإدارتها بالبنك ورفعها للمجلس متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.
- مناقشة المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.

هذا وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لمساعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. كما تقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقا لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.

كما وتنظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات.
من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية. وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع انظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.
كما تستعرض اللجنة عروض الاسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجميعة العامة للمساهمين.

ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات وفقاً للسياسة المعتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات.

أهم القرارات

تكليف الادارة التنفيذية بما يلي

- استكمال تنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية ، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستمرارية التقيد بها.
- مناقشة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك والتوصية باعتمادها من قبل مجلس الادارة.
- الالتزام التام بمتطلبات نظام الحوكمة والتعليمات المحدثة الصادرة عن الجهات الرقابية، بالاضافة الى معالجة وتصويب كافة الجوانب التي تقرير الضوابط الرقابية على التقارير المالية والحوكمة.
- التوصية بالموافقة على اجراءات التعاقد مع مراقب الحسابات الخارجي للبنك وفروعه الخارجية.
- اعادة مراجعة سياسة منح الائتمان ومراجعة معايير المنح ومتطلبات الحصول على الضمانات ورفع معايير قبول المخاطر واعادة تقييم التركزات الائتمانية.
- مراقبة وتقييم المخاطر التي تواجه البنك في التعرضات الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط المخاطر وحماية حقوق البنك.
- متابعة كافة التقارير الصادرة عن ادارات التدقيق الداخلي والالتزام والمخاطر لمعالجة كافة الملاحظات والفجوات لادارات البنك المختلفة وفروعه.
- معالجة كافة الملاحظات والفجوات الرقابية التي اوردتها تقارير ادارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ووضع الضوابط الرقابية الكافية لمنع تكرارها، وبما يضمن رفع مستوى انظمة الرقابة الداخلية.
- تصويب كافة الملاحظات التي أوردتها تقارير الجهات التنظيمية/إدارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، المتعلقة بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء في الإدارة العامة أو الفروع الخارجية للبنك، كما يجب متابعة الإدارات المعنية لاتخاذ إجراءات التصويب اللازمة حيال الملاحظات المتعلقة بها.
- إصدار تعليمات لمعالجة جميع المشكلات والفجوات التي تم إبرازها في تقارير ادارة الالتزام والتقرير السنوي لمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.
- استكمال تحديث كافة بيانات العملاء المتعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب للبنوك المراسلة والعملاء وشركات الصرافة.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لمراجعة التركزات في مصادر الاموال من الودائع والحد من مخاطرها.
- تصويب كافة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية والمتمثلة في مصرف قطر المركزي، بنك الكويت المركزي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، وبنك الاحتياط الهندي.
- بذل الجهود المطلوبة لتحسين جودة المحفظة الائتمانية، ومعالجة تركز منح التسهيلات الائتمانية على مستوى العميل او المجموعة وكذلك التسهيلات المتعثرة لاسيما ذات الحجم الكبير، بالاضافة الى معالجة كافة الجوانب المتعلقة بتقييم المخاطر للبنك على مستوى الادارات والفروع الخارجية.
- التاكيد على التزام البنك بالنسب الاشرافية الصادرة عن الجهات الرقابية واتخاذ الاجراءات اللازمة متى تطلب الامر.
- معالجة واستكمال كافة الجوانب المتعلقة بمشروع استمرارية الأعمال للبنك وفروعه الخارجية.
- معالجة الفجوات المتعلقة بتكنولوجيا امن المعلومات واطار الامن السيبراني وكذلك كافة المخاطر الاخرى ذات الصلة للمركز الرئيسي والفروع الخارجية.
- معالجة التسهيلات المتعثرة ومتابعة تحصيل التسهيلات خارج الميزانية ووضع خطط بخصوص الية اتخاذ المخصصات الخاصة بمحفظة البنك بما يتوافق مع تعليمات الجهات الرقابية.
- التاكيد على موظفي الادارات لحضور الدورات التدريبية.

المكافآت

بلغ اجمالي بدل جلسات لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠٢٤ ما قيمته ١٩٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

لجنة الترشيحات والحوكمة

العضوية

- السيد/ ناصر خالد ناصر عبد الله المسند ممثلا عن شركة العالمية للتجارة والتنمية- نائب رئيس مجلس الادارة عضو تنفيذي غير مستقل (رئيساً)، حضر اجتماعين للجنة.
- السيد/ أحمـد عبـد الله أحمـد الخـال – عضو مجلس ادارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر اجتماعين للجنة.
- السيد/ ناصر خالد خليفة العطية - عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)، حضر اجتماعين للجنة.

الاجتماعات

تم عقد اجتماعين للجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام ٢٠٢٤.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس.
- تلقي طلبات الترشيح لعضوية المجلس وترشيح من تراه مناسبا لعضويته في حال خلو أي من مقاعده.
- ضمان أن الترشيحات تأخذ في الإعتبار توافرعدد كاف من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم، وأيضاً مؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية. يجب أن تتم الترشيحات على أساس " الشخص المناسب في المكان المناسب" وفقاً لمبادىء الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية، ومصرف قطر المركزي
- عرض تقرير سنوي الى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة واقتراحاتها في هذا الشأن.
- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك.
- الإشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام والتأكد من وجود خطة إحلال لكبار الموظفين في الإدارة التنفيذية.
- ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

• إجراء المراجعة والتقييم على أساس دوري بشأن أي تغييرات في الممارسات الدولية والمحلية لإدارة الشركات والتي يمكن أن يكون لها تأثير على كيفية عمل البنك، وإدارته لسياسة الحوكمة وأيضاً التوصية للمجلس بإدخال تعديلات على تلك الممارسات.

• النظر في مسائل عدم الإلتزام بالحوكمة، والتوصية إلى المجلس بإتخاذ الإجراءات لحلها حسب مقتضى الحال.

• التوصية بإتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتغييرات في ممارسات الحوكمة والإلتزام بها في البنك وسياسة الحوكمة للكيانات التابعة ذات الصلة.

• التوصية إلى المجلس للموافقة على سياسة الحوكمة للبنك مالم يكن مجلس الإدارة قد فوضها بالموافقة عليها.

أهم القرارات

• المصادقة على تقرير الحوكمة الصادر عن بنك الدوحة لعام ٢٠٢٣.

• اعتماد المادة التعريفية بعضوية مجلس الادارة والتوصية بعرضها على المجلس للمصادقة عليها.

• اعتماد الهيكل التنظيمي لفريق عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية واللجان المعنية ومتطلبات تنفيذه لضمات الامتثال القانوني.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة الترشيحات والحوكمة لعام ٢٠٢٤ ما قيمته ٦٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

لجنة السياسات والمكافآت والحوافز

العضوية

• السيد/ ناصر خالد خليفة العطية - عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (رئيساً)، حضر 0 اجتماعات للجنة.

• السيد/ عبدالله علي عبدالرحمن العبدالله - عضو مجلس ادارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)، حضر 0 اجتماعات للجنة.

• السيد/ نايف عبدالله نايف الدوسري ممثلا عن شركة النايف القابضة - عضو مجلس ادارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر 0 اجتماعات للجنة.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة ٤ اجتماعات على الاقل، وقد تم عقد 0 اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤.

اهم الواجبات والمسؤوليات

• مراجعة خطط العمل السنوية والميزانيات تماشياً مع الإستراتيجية طويلة الأمد والمتغيرات الإقتصادية والسوق والبيئات التنظيمية.

• رصد أداء البنك ومقارنة النتائج مع الإستراتيجية وخطة العمل والميزانيات.

• إجراء مراجعة واسعة للسياسات المقترحة للبنك وإعتماد الموافقة المبدئية عليها قبل الحصول على الموافقة النهائية من المجلس ما لم يكن المجلس قد فوض اللجنة بالموافقة النهائية عليها.

• التأكد من وضع مبادئ توجيهية للسياسات والتي يتم تبنيها من قبل الشركات التابعة/ الكيانات ذات الصلة.

• تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على أن يكون ذلك في نطاق القانون ولوائح وتعليمات الجهات الرقابية.

• تحديد مكافآت الرئيس التنفيذي وغيره من الإدارة التنفيذية على أساس تحقيق الأهداف الإستراتيجية ذات المدى الطويل.

• مراجعة سلم الرواتب والإمتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى المجلس لإعتمادها.

• التأكد من أن سياسات المكافآت، التي يجب أن يعتمدها مجلس الإدارة، تتفق مع أفضل الممارسات المصرفية الدولية ذات الصلة، لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وجميع الإدارة العليا بما في ذلك الرئيس التنفيذي. والإشراف على تطبيق هذه السياسة ومراجعتها سنوياً.

أهم القرارات

• اعتماد مكافآت الاداء لموظفي البنك للعام ٢٠٢٣.

• اعتماد ادلة سياسات عمل جديدة بعدد ٣١ دليل ومحدثة بعدد ٣٤ دليل للمكتب الرئيسي لعام ٢٠٢٤.

• اعتماد ادلة سياسات عمل جديدة بعدد ٧ دليل ومحدثة بعدد ٣٠ دليل للفروع الخارجية لعام ٢٠٢٤.

المكافآت

بلغت اجمالي بدل جلسات لجنة السياسات والمكافآت والحوافز لعام ٢٠٢٤ ما قيمته ١٥٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

اللجنة التنفيذية

العضوية

الشيخ/ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
عضو منتدب تنفيذي غير مستقل (رئيساً)، حضر ٤ اجتماعات للجنة.

السيد/ ناصر خالد ناصر عبد الله المسند ممثلا عن شركة العالمية للتجارة والتنمية
نائب رئيس مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل (عضوا)، حضر ٤ اجتماعات للجنة.

الشيخ/ محمد بن فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات
عضو مجلس ادارة تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر ٤ اجتماعات للجنة.

الاجتماعات

عدد الاجتماعات المطلوب حسب سياسة الحوكمة المعتمد هو ٤ اجتماعات خلال العام أو في أي وقت بناء على طلب رئيس اللجنة، وتم عقد ٤ اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤.

اهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة وللحد المُفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- إجراء المراجعة وعلى أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة والخاصة بالتقاضي.
- الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقا لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس و كذلك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة وتقديم التقارير إلى المجلس.

أهم القرارات

- اتخاذ قرارات ائتمانية بشان الموافقة على توصيات لجنة الائتمان بمنح وتجديد التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء.
- اتخاذ قرارات ائتمانية بشان الموافقة على توصيات لجنة الائتمان باعادة جدولة التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء.
- الموافقة على التعاقد مع احدى الشركات الموردة لتقديم خدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- الموافقة على المساهمه في رعاية بطولات الاتحاد القطري للفروسية للاعوام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ و٢٠٢٦ وتكليف الادارة بابتكار افكار جديدة للرعاية تتناول مجالات التعليم والبحث العلمي ودعم رواد الاعمال والدعم المجتمعي في دولة قطر.

المكافآت

بلغ اجمالي بدل جلسات اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٢٤ ما قيمته ١٢٠ الف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الادارة.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

الرقابة الداخلية

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على وجود إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي.

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح.
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي.

تقييم الرقابة الداخلية

يقوم البنك ومن خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية بالنظر في اطار عمل الرقابة الداخلية، وتتسلم اللجنه تقارير حول عمل الرقابة الداخلية في ادارة البنك، ومن ثم رفع التوصيات الى مجلس الادارة لتقييمها ولضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقا لصلاحيات الإدارة.

وقد قامت ادارة البنك باتخاذ الخطوات المبيّنة أدناه لتحقيق الالتزام بمتطلبات نظام الحوكمة.

- اعتماد وتطبيق إطار عمل معترف به دوليًا للرقابة الداخلية، وهو إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات (COSO).
- إجراء عملية لتحديد النطاق، يتم من خلالها تحديد الحسابات المهمة التي لها تأثير مادي على البيانات المالية وتحديد أوجه ارتباط هذه الحسابات بعمليات الأعمال المختلفة لحصر العمليات الموجودة ضمن النطاق.
- الانتهاء من إعداد مستندات مثل تلك المتعلقة بفهم عمليات الأعمال ومصفوفة المخاطر والضوابط لكافة العمليات الموجودة ضمن النطاق.
- تقييم مدى فاعلية التصميم الخاص بالضوابط الرئيسية.
- تقييم الإدارة بشأن تقييم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، وقياس مدى فاعليتها التشغيلية.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠٢٤.

الالتزام

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية «قد تحدث» بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضا كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي

يمتلك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وذلك بشكل دوري. وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفوء يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب. ويتمتع موظفو دائرة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لاتمام عملهم، ولا يمارس أي من فريق التدقيق اي اعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.
وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

إدارة المخاطر

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك. ولذلك فهما يسعيان دائمًا إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عددًا من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها. وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

التدقيق الخارجي

يتم سنوياً تجديد/تعيين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة. هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة السادة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/ اكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين. ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق ويشترط ضمن هذا التعاقد تقيد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم. هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

تم تعيين مكتب السادة/ برايس ووترهاوس كوبرز للقيام بإعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك بدءاً من عام ٢٠٢٤ بما فيها حسابات الفروع الخارجية (باستثناء فروع الهند لعام ٢٠٢٤) وحسابات شركة شرق للتامين بالاضافة الى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وقد بلغت اتعاب التدقيق لعام ٢٠٢٤ مبلغ ٣,٣٠٠,٠٠٠ ريال قطري، وذلك بناء على عرض الأسعار من مكتب السادة/ برايس ووترهاوس كوبرز لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠٢٤، وهو افضل العروض المستلمة.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية الجوهرية.

قام البنك برفع قضية في عام ٢٠٢٣ ضد احد عملائه وآخرين للمطالبة بمديونية قدرها ٥٥٤ مليون ريال قطري، وقد صدر الحكم بإلزامهم بالدفع مع تعويض ٥ مليون ريال قطري، وخلال العام ٢٠٢٤ تم تعديل الحكم في الاستئناف إلى ٨٤٣ مليون ريال قطري تقريبا مع فائدة ٩٪ وأقيمت دعوى تنفيذية لتنفيذ الحكم. كما يوجد دعوى فرعية اقامها البنك لإلزام احد عملائه بدفع مديونيته وقد صدر الحكم بإلزامه بدفع ٩٧٨ مليون ريال قطري تقريبا لصالح البنك.

وسائل الاتصال بالمساهمين

يعتبر بنك الدوحة مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين ووحدة علاقات المستثمرين وهما مسؤولتان عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال بأي مستثمرين في الأسواق وتكون حلقه وصل بينهم وبين ادارة البنك ورئيس مجلس للادارة.

الإفصاحات وحقوق المساهمين

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية. هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

الإفصاح عن المخالفات والانتهاكات

للبنك سياسة معتمدة للكشف عن المخالفات والانتهاكات التي قد تؤثر سلبا على البنك. ووفقا لتلك السياسة، فإنه في حال وجود بلاغات تثبت صحتها يتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية بالقضايا الجوهرية التي يثيرها المبلغون في هذه البلاغات وضمن سرية وحماية تامة لهم من خلال بريد إلكتروني يتم الوصول إليه فقط من قبل رئيس إدارة التدقيق الداخلي، حيث انه يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية. تعتمد الإجراءات التي يتخذها البنك على طبيعة المخالفة، كما أن أية توصيات صادرة عن لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تجدر الإشارة إلى انه تم استلام بلاغين اثنين عبر البريد الإلكتروني المخصص كقناة للإبلاغ خلال العام ٢٠٢٤، ولاتزال تلك البلاغات قيد المتابعة والتحقق من صحتها.

واجب الإفصاح

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامة. هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكيدات وإجراءات التدقيق المناسبة. وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرحلية والسنوية للمساهمين بما فيها تقرير الحوكمة.

واجب الحصول على المعلومات

يمتلك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بالإضافة للتقرير السنوي وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع. ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها علما بانه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة. ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل اسهمه ويمثل القصّر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي او بأي طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط ان يكون الوكيل مساهماً وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد اعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي ان يمتلك بشكل مباشر او غير مباشر اكثر من ٥٪ من أسهم البنك، ويستثنى من احكام الحد الاقصى للتملك ما تملكه دولة قطر، او مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والصناديق التابعة للهيئة العامة للتقاعد والتامينات الاجتماعية، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة.

وتنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الاشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضا متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال ولأسباب جدية وذلك خلال خمس عشر يوما من تاريخ الطلب. وتنعقد الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٢٥٪ من رأس مال البنك.

المعاملة المنصفة للمساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد سياسة العلاقات مع المستثمرين، والتي تسلط الضوء على حقوق المساهمين والإجراءات فيما يتعلق بالتعامل مع تصويت المساهمين والحضور والاعتراض والتواصل والحصول على المعلومات وغير ذلك.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بالصحف المحلية والموقع الالكتروني للبنك، ومن ثم تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات الترشيح المستلمة من المساهمين ويكون متاح للمساهمين الحصول على جميع المعلومات عن المرشحين للعضوية قبل اجتماع الجمعية العامة من خلال مراجعة البنك والموقع الالكتروني للبنك، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص يتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة العادية للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس. إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقا لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادىء الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. ويجوز للجمعية العامة بناءا على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنويا اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحددها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.

حقوق المساهمين والصفقات الكبرى

قام بنك الدوحه باعتماد آلية محددة لحماية حقوق المساهمين في حالة إبرام البنك صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال البنك. حيث انه في حال عزم البنك على إبرام أي صفقة او مجموعة من الصفقات المتصلة تهدف الى امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصّرف (باستثناء انشاء الضمانات) بأصول البنك أو الأصول التي سيكتسبها البنك أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل البنك والتي تتجاوز قيمتها الاجمالية (١٠٪) من القيمة السوقية للبنك أو قيمة صافي أصول البنك وفقاً لأخر بيانات مالية مُعلنة، وكان من شأن تلك الصفقة او الصفقات ان تخل بملكية رأس المال او قد تضر بمصلحة وحقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة، فان البنك سيقوم بعرض الامر على الجمعية العامة، وفي حال اعتراض المساهمين على تلك الصفقات، يجب أن يدون ذلك الاعتراض في محضر اجتماع الجمعية العمومية وان يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حقوق المساهمين.
كما انه بموجب النظام الاساسي للبنك، يجوز للأقلية ممن يملك

أقل من ١٠ الاف سهم من اسهم البنك ترشيح اي منهم لعضوية مجلس الإدارة ليكون ممثلاً للأقلية على أن تكون ملكيتهم مجتمعين ٠,٧٥٪ على الأقل من رأس المال وهي نسبة التملك المطلوبة للترشح لعضوية المجلس.
ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكلة رأس المال وحقوق المساهمين.

ملكية الاسهم

تتوزع ملكية اسهم بنك الدوحة بحسب الجنسيه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على النحو التالي:

الجنسية	عدد الاسهم	النسبة
قطر	٢,٥٠٧,٧٦٠,٩٦٣	٨٠,٨٨٪
مجلس التعاون	٨٠,٧٧٩,٢٢٩	٢,٦٠٪
دول عربية	٢٨,١١٣,٨٠٥	٠,٩١٪
آسيا	٨,٠٦٣,٨٣١	٠,٢٦٪
أوروبا	١٠٣,٣٨١,٥٥٢	٣,٣٣٪
أفريقيا	١,٤٠٦,٤٤٠	٠,٠٥٪
أمريكا	٣٧٠,١٦٢,٨٤٢	١١,٩٤٪
أخرى	٧٩٨,٣٥٨	٠,٠٣٪
المجموع	**٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠**	**١٠٠٪**

بلغ عدد المساهمين ٣,٢٠٤ مساهما كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ولا يوجد اي مساهم يمتلك اكثر من ٥٪ باستثناء جهاز قطر للاستثمار بمساهمة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٧,١٥٪ وصندوق المعاشات - الهيئة العامة للتقاعد بمساهمة بنسبة ٦,٤٧٪، وذلك وفق النظام الأساسي للبنك.

حقوق أصحاب المصالح

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح، ويراعي عدم التمييز على اساس العرق او الجنس او الدين بين اصحاب المصالح سواء المساهمين او ممن لهم صفة او مصلحة فيها كالعاملين، والعملاء وغيرهم.

قام البنك بوضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى، بالاضافة الى تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، لاسيما وانه يجب على كل موظف ان يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة.

كما يلتزم البنك بالمحافظة على حقوق اصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته على ان يرفق بطلبه ما يثبت صفته، ويلتزم البنك بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الاخرين، كما تم اعتماد الية لتلقي وفحص الشكاوي والبلاغات بشان كل ما يمس مصالح البنك مع ضمان سرية الشكوى او البَلاغ وحماية مقدمه، ويتم الرد علي تلك الشكاوي والبلاغات ضمن اجال محددة.

الحوكمة البيئية والحوكمة الاجتماعية وحوكمة البنك

يتحمّل بنك الدوحة مسؤولية واضحة ويملك فرصة كبيرة لدعم طموحات الدولة في بناء اقتصاد شامل ومستدام. ويسعى البنك من خلال استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بالبنك إلى تعزيز مرونة أعماله وممارساته التشغيلية، والاستفادة من الفرص المتاحة لدعم عملائه وشركائه والمضي قدمًا في رحلة الاستدامة.

إن دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الأطر التنظيمية والمؤسسية يكتسب زخمًا متزايدًا على الصعيد العالمي، ما يُظهر أنّ الجهات المعنية تنظر إلى هذه المبادئ بوصفها عاملًا حاسمًا ولا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق نمو مستدام وعادل وشامل. كما يتوقع أصحاب المصلحة اليوم من المؤسسات أن تتبنّى رقابة مسؤولة ورؤية طويلة الأجل، وإظهار عمليات صنع قرار منسجمة مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ويؤكد بنك الدوحة التزامه الراسخ بجعل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات محورًا أساسيًا في أنشطته، بما ينسجم مع رسالته في تحقيق القيمة والازدهار لعملائه والمجتمع ككل.

يتبنّى بنك الدوحة برنامج للتحول الاستراتيجي تحت اسم "هِمّة"، وهو عبارة عن مبادرة استراتيجية طموحة تهدف إلى ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في قطر. ومنذ عام ٢٠٢٣، أصبحت معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات جزءًا أساسيًا من هذا التحوّل، حيث أُضيف التحوّل في هذا المجال

رسميًا كركيزة استراتيجية أساسية. وفي عام ٢٠٢٤، أطلق البنك برنامجًا شاملاً وممنهجًا لتنفيذ تحوّل تدريجي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مستندًا إلى الأسس التي وُضعت في السنوات السابقة، ليشكّل هذا العام نقطة تحوّل بارزة في مسيرة البنك نحو مستقبل أكثر استدامة. يهدف هذا البرنامج الطموح إلى دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في مختلف جوانب أعمال البنك، بدءً من إدارة المخاطر وممارسات الإقراض ووصولاً إلى الحوكمة الداخلية وتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة.

ويُسلِّط هذا التقرير الضوء على التقدّم الملموس الذي تحقق في المرحلة الأولى خلال عام ٢٠٢٤، حيث يجسِّد التزام البنك باتباع ممارسات أعمال مسؤولة ومستدامة. وتشمل أبرز الإنجازات ما يلي:

- **تعزيز إطار سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:** تم إعداد سياسة محدّثة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وهي قيد اعتماد مجلس الإدارة. وستوجِّه هذه السياسة جهود البنك المستقبلية في هذا المجال، مع تركيز متجدِّد على ركائز رئيسية ومبادرات طموحة وأهداف قابلة للقياس.

- **وضع أساس استراتيجي للاستدامة:** جرى تطوير إطار استراتيجي متين للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يستند إلى تقييم شامل للمادية المزدوجة. وقد أسهم هذا التقييم في تحديد أبرز مكامن المخاطر والفرص ذات الصلة، وتشكيل النهج الاستراتيجي للبنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

- **تعزيز الهيكل الإداري للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:** تم إنشاء هيكل إداري جديد للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما يضمن الإشراف الفعّال على مستوى مجلس الإدارة على جميع الأنشطة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمناخ.

- **تحسين إدارة المخاطر:** تم إعداد سياسة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بهدف تعزيز قدرة البنك على تحديد المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في محفظة الائتمان والحدّ منها.

علاوة على ذلك، يُحرز البنك تقدماً ملموساً في عدد من المبادرات الحيوية، ومن أبرزها ما يلي:

- **قياس الأثر البيئي:** يعمل البنك على إجراء تقييم شامل لانبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك الانبعاثات المموّلة، بهدف تحسين حصر انبعاثات النطاق الثالث. وقد تم الكشف عن التفاصيل الدقيقة لهذه الانبعاثات في تقرير الاستدامة الخاص بالبنك.

- **استراتيجية خفض الكربون:** يجري العمل على وضع استراتيجية متكاملة لخفض الكربون، تهدف إلى توجيه عمليات البنك ومحفظته الإقراضية بما يدعم التزام الدولة بتقليص انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ عن مستوى الأعمال المعتاد بحلول عام ٢٠٣٠.

- **دمج مخاطر المناخ:** يعمل البنك على إدماج اعتبارات المخاطر المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، لضمان التعرُّف المبكر على المخاطر المالية المحتملة المتعلقة بالمناخ وإدارتها. ويشمل ذلك إجراء اختبارات ضغط وتحليل السيناريوهات المناخية.

استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تستند استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى البنك إلى تقييم شامل للأولويات الجوهرية، وترتكز على رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وتوجيهات مصرف قطر المركزي، وأفضل الممارسات العالمية، مع الالتزام بالتوجّهات الوطنية في مجال الاستدامة. وقد أجرينا هذا العام تقييمًا متكاملًا للأولويات الجوهرية بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

ومن خلال هذه الاستراتيجية، نسعى إلى إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالجوانب الأكثر أهمية في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالنسبة لأصحاب المصلحة. ويسهم هذا النهج في تعزيز مرونة بنك الدوحة وممارساته التشغيلية، مع توظيف الفرص المتاحة لدعم التحول نحو اقتصاد أكثر شمولًا وأقل اعتمادًا على الكربون.

وعلى وجه التحديد، تُمكّننا الاستراتيجية التي نتبناها من الاضطلاع بدور ريادي في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وتلبية التزامات قطر المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلًا عن دعم هدف الدولة المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ عن مستوى الأعمال المعتاد بحلول عام ٢٠٣٠.

يتألّف الإطار العام للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في البنك من خمس ركائز رئيسية

١. استعادة التوازن البيئي
٢. تمكين الأفراد والمجتمعات
٣. تعزيز تجربة العملاء
٤. ترسيخ الثقة
٥. توجيه النمو المستدام

وتتضمن كل ركيزة مجالات تركيز تُحدَّد وفق الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للبنك ولأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين على حدٍّ سواء. وتشكل هذه الاستراتيجية الجديدة للاستدامة عنصرًا استراتيجيًا مهمًا في الاستراتيجية المؤسسية للمجموعة، بما يعكس مستوى الطموح المتنامي الذي حدّده كلٌّ من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للإدارة لتفعيل مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على نطاق البنك بأكمله.

هيكل الحوكمة الخاص بـ"الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات"

اعتمد البنك هيكل حوكمة خاصًّا بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يخضع لإشراف مجلس الإدارة بهدف دعم الأجندة المرتبطة بهذه المجالات. وقد تم تعديل مسمّى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر السابقة لتصبح «لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية»، مع إضافة دورٍ جديدٍ يتمثل في الإشراف على دمج قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمسائل المناخية ضمن استراتيجية المؤسسة الشاملة وحوكمتها وإطار إدارة المخاطر لديها.

فضلًا عن ذلك، تتولى اللجنة مسؤولية رفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول شؤون الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإشراف على إدماج المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية في إطار إدارة المخاطر الداخلية للبنك، إلى جانب تطوير وتنفيذ استراتيجية البنك المناخية.

وعلى مستوى الإدارة العليا، تضطلع اللجنة التنفيذية للإدارة بمسؤولية الإشراف على الامتثال لمتطلّبات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتطوير الاستراتيجية ذات الصلة وخطة تنفيذها، وذلك بالتنسيق مع أصحاب المصلحة في مختلف الإدارات. أما لجنة إدارة المخاطر فتتولى دمج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمخاطر المناخية في العمليات الحالية لإدارة المخاطر.

وعلاوة على ذلك، تتولى لجنة سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية القائمة مسؤولية الإشراف على إصدار السندات، وتحديد الأهداف المتعلقة بالتمويل المستدام، ومتابعة المبادرات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. كما تملك هذه اللجنة صلاحية تكليف مجموعات العمل بالمهام والإجراءات المطلوبة استنادًا إلى المواضيع ذات الصلة بأعمال اللجنة ومتطلبات البنك ومتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

تعمل لجنة إدارة المخاطر ولجنة سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية للادارة جنبًا إلى جنب مع اللجنة التنفيذية للإدارة؛ حيث تُعنى لجنة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمسائل المناخية، فيما تتولى لجنة سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية المهام المرتبطة بإصدار سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية.

وعلى مستوى الإدارات، تتولى مجموعة عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، التي تضمّ ممثلين من مختلف الإدارات، مسؤولية التنفيذ اليومي لمبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وجمع البيانات ومتابعة التقدّم والأداء في هذا المجال. ويتولّى رئيس الاستراتيجية والأداء المؤسسي الإشراف على أنشطة مجموعة عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وتوجيهها.

مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمناخ

يُدرك بنك الدوحة أهمية إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على نحو فعّال، وفقًا لأفضل الممارسات المتّبعة في القطاع. وتتزايد هذه المخاطر بفعل عوامل متنوعة، مثل التغيّرات التنظيمية، والاضطرابات في سلاسل التوريد، والتحركات الضاغطة لأصحاب المصلحة، والإخفاق في تلبية توقعات المجتمع. وفي هذا العام، تم إدراج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن نطاق المخاطر في البنك.

وقد تؤدي مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى الإضرار بسمعة البنك، والتعرّض لخسائر مالية، إضافةً إلى تراجع قيمة رأس المال السوقي. وفي ضوء أهمية هذا الأمر، تبنّى البنك نهجًا منظّمًا ومتقدمًا لإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث انتقل من إطار تقييمي يعتمد على الحكم التقديري إلى منهجية تفصيلية ترتكز على بطاقات قياس الأداء. ويتوافق هذا التحوّل مع الرؤية الاستراتيجية للبنك، التي تهدف باستمرار إلى تعزيز أساليب قياس المخاطر.

هذا وتوفر الإرشادات التنظيمية إطارًا واضحًا لإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في البنوك، وتشمل اشتراط صياغة سياسات وإجراءات خاصّة بهذه الجوانب. ويسهم التعامل مع مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في تعزيز سمعة البنك وثقة أصحاب المصلحة به، مما يدعم بناء علاقات أقوى مع العملاء والمستثمرين. كما يُقلل من احتمالية التعرّض للجزاءات التنظيمية والقضايا القانونية، ويضمن امتثالًا أكثر سلاسة واستقرارًا تشغيليًا. علاوة على ذلك، يتيح التصدي لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إدارة أفضل للمخاطر وقدرة أكبر على الصمود أمام الاضطرابات البيئية والاجتماعية، مما ينعكس على أداء مالي أكثر استدامة. كما يتيح دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات فرصًا جديدة للأعمال ويجذب الاستثمارات الموجّهة نحو مبادئ الاستدامة، مسهمًا في خلق قيمة طويلة الأجل وإحداث تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة على حدٍّ سواء.

وبدوره، اعتمد البنك منهجية نوعية مبنية على «بطاقات قياس الأداء» في قياس وإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتُولّد هذه المنهجية درجة مخاطر تعبِّر عن مستوى المخاطر الكامن، ثم تُحوَّل لاحقًا إلى عبء رأسمالي. وبذلك يتم الحدّ من المخاطر بفعالية عبر تخصيص رأس المال الملائم، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

أمّا مخاطر المناخ فتشير إلى الآثار المالية وغير المالية التي قد تنشأ جرّاء التغير المناخي والتحوّل نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن لهذه المخاطر أن تؤثر علينا بشكل مباشر أو من خلال علاقاتنا مع عملائنا. ولدى المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ القدرة على التأثير في سلامة واستقرار البنوك، من خلال ما يُعرَف بالمخاطر المادية ومخاطر التحوّل، والتي تطال مختلف قطاعات الاقتصاد وقد تحدّ من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

وخلال العام الماضي، وفي إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، أجرى البنك داخليًا اختبارًا تمهيديًا لسيناريوهات الضغط، لتقدير حجم التأثير المحتمل على محفظتي القروض والاستثمارات بالاستناد إلى الإرشادات الصادرة عن بنك إنجلترا. وتم دمج هذه النتائج ضمن تأثيرات اختبارات الإجهاد المناخي، والتي شملت ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

١. انتقال مفاجئ وغير منتظم نتيجة إجراءات وسياسات عالمية سريعة
٢. انتقال منظم طويل الأمد متوافق إلى حد كبير مع اتفاقية باريس
٣. عدم حدوث انتقال واستمرار التوجهات والسياسات الحالية

ونعكف حاليًا على تنفيذ اختبار ضغط شامل للمخاطر المناخية، والذي سيُقيّم تأثير السيناريوهات المناخية المتعددة على عملائنا وقدرتهم على الصمود أمام كلٍّ من مخاطر التحوّل والمخاطر المادية. وستُسهم نتائج هذا الاختبار في تطوير إطار متكامل ومحدّث لإدارة المخاطر المناخية.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

تُعَدّ المخاطر البيئية والاجتماعية عنصرًا أساسيًّا في نهجنا للإقراض المسؤول، إذ يمكن أن تؤثّر تأثيرًا ملموسًا في أعمالنا على جميع المستويات. ويسهم دمج الجوانب البيئية والاجتماعية في إطار إدارة المخاطر الحالي وفي ممارسات الإقراض في تعزيز عمليات العناية الواجبة، وتحسين فعالية إدارة المخاطر ككل، واستكشاف فرص جديدة للنمو المستدام.

وفي عام ٢٠٢٤، عزّز بنك الدوحة إطار إدارة المخاطر لديه من خلال إطلاق سياسة نظام الإدارة البيئية والاجتماعية على مستوى المجموعة. وقد جاءت هذه السياسة، والملاحق القطاعية المخصصة للأنشطة عالية المخاطر، نتاج عملية تقييم دقيقة شملت تحليل الفجوات ومقارنات مرجعية مع أفضل الممارسات في القطاع، إلى جانب تقييم محفظة الإقراض. كما استرشدت هذه العملية بأفضل المعايير العالمية، بما في ذلك معايير الأداء الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية، ومبادئ خط الاستواء، فضلاً عن الإرشادات التنظيمية ذات الصلة في قطر.

يمثّل نظام الإدارة البيئية والاجتماعية إطارًا ثنائي الجوانب؛ فمن جهة، يتم إدماج المعايير البيئية والاجتماعية في عمليات البنك الداخلية، ومن جهة أخرى تُدمَج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في العمليات التشغيلية لعملاء البنك. ويتضمّن الجانب الثاني مجموعةً من الإجراءات والعمليات التي تُدمج في آليات التمويل المعتمدة لدى البنك.

كما يضمن نظام الإدارة البيئية والاجتماعية امتثال العمليات الداخلية للبنك وأنشطته الإقراضية لسياساته البيئية والاجتماعية. كما يُلزم البنك بإدارة الأداء البيئي والاجتماعي للأنشطة التجارية الخاصة بعملائه، بما يشمل التواصل بين العميل وموظفيه والمجتمعات المحلية المتأثرة مباشرةً بتلك الأنشطة.
بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الإدارة البيئية والاجتماعية يساعد البنك في تفادي أو الحدّ من المخاطر ذات الصلة، من خلال إجراء العناية الواجبة البيئية والاجتماعية قبل صرف القروض/الاستثمارات وخلال فترة استحقاقها وبعد ذلك. ويتطلب هذا النهج تطوير نظام إدارة فعّال يُعزِّز الأداء البيئي والاجتماعي المستدام، الأمر الذي يؤدّي بدوره إلى تحسين النتائج المالية.

ونعكف حاليًا على تنفيذ هذه السياسة بشكل تدريجي على مستوى المجموعة، وبالتوازي مع هذا التطبيق المرحلي، يُجري البنك تقييمًا للمخاطر البيئية والاجتماعية في جميع العمليات الجوهرية في القطاعات عالية المخاطر.

هذا، وسيواصل بنك الدوحة تعزيز منهجيته في هذا المجال، وهو في صدد إجراء اختبار ضغط شامل للمخاطر المناخية، وقياس الانبعاثات المموّلة وفقًا لمعايير «الشراكة لمحاسبة الكربون في القطاع المالي»، فضلًا عن تطوير خطة لخفض الانبعاثات الكربونية.

تمكين الأفراد والمجتمعات

يتمثّل الهدف الرئيسي للبنك في تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وإحداث أثر إيجابي في المجتمع، بما يضمن تحقيق نمو مستدام وتحسين جودة الحياة لجميع أصحاب المصلحة. وتتضمن المجالات الرئيسية للتركيز ضمن هذا المحور ما يلي:

تنمية رأس المال البشري: يلتزم البنك باستقطاب المواهب والاحتفاظ بها من خلال تعزيز التنوع والشمول، بما في ذلك زيادة توظيف النساء على مختلف المستويات التنظيمية، وتوفير فرص تدريب وتطوير متخصصة، وتعزيز اندماج الموظفين ورضاهم. كما يسعى البنك إلى رفع نسبة القطريين في قواه العاملة، وإتاحة الفرص لهم لتطوير مهاراتهم وتنميتها.

ويؤكد البنك التزامه بضمان وحماية حقوق الإنسان، والامتثال للقوانين العمالية السارية في جميع المناطق الجغرافية التي يزاول فيها أعماله، مع الحرص على المعاملة العادلة والمتساوية للموظفين. كما يحظر البنك بشكلٍ قاطع استخدام عمالة الأطفال والعمل القسري في جميع عملياته.

الأثر في المجتمع: يلتزم البنك بتنفيذ مبادرات استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تعزيز رفاهية المجتمعات التي يعمل فيها، كما يوفّر من خلال مبادرات التطوع فرصًا لموظفيه للمشاركة والمساهمة في إحداث أثر إيجابي ملموس.

وفي عام ٢٠٢٤، لم تُسجّل أي حوادث أو شكاوى أُحيلت إلى إدارة شؤون الموظفين تتعلق بالتمييز أو التحرش أو انتهاكات حقوق الإنسان. ويخضع التوظيف في بنك الدوحة لعقد محدّد المعالم، مع الالتزام بقوانين العمل في جميع الولايات القضائية التي يمارس فيها البنك أعماله. كما لا يتهاون البنك مع أي ممارسات تمييز أو تنمر أو تحرش في بيئة العمل، إذ يعتمد مجموعة سياسات داخلية تضمن احترام حقوق الجميع وامتثالها لقوانين العمل القطرية. ويتم إدراج البيانات التفصيلية ذات الصلة ضمن تقرير الاستدامة الخاص بالبنك.

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

لدينا في بنك الدوحة رؤية للازدهار والرخاء تتجاوز الحدود، تعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات والبيئة. ونسعى إلى غرس روح المسؤولية الاجتماعية لدى موظفينا وأصحاب المصلحة، والاستثمار في الدولة لتحسين مؤشر التنمية البشرية في قطر. ولا تُعدّ المسؤولية الاجتماعية المؤسسية بالنسبة إلينا مجرد نشاط اختياري، بل هي ركيزة أساسية من ركائز رسالتنا وسلوكنا المؤسسي. ونلتزم بدعم مجتمعنا وشركائنا من خلال تجاوز التوقعات المالية وتوجيه الموارد لتلبية احتياجات المجتمع القطري.

وفي عام ٢٠٢٤، واصل بنك الدوحة جهوده في الأعمال الإنسانية والمجتمعية، محافظًا على التزامه بدعم مختلف الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتطوعية. كما استمر البنك في تقديم الدعم لمبادرات متنوّعة، من بينها حملة «شتاء دافئ» التي ينظمها الهلال الأحمر القطري. وبالإضافة إلى ذلك، واصل البنك مساهمته في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية. ووفقًا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٣ لعام ٢٠٠٨، يحتسب البنك مخصصًا من الأرباح المحتجزة للمساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية بنسبة ٢,٥٪ من صافي الأرباح الموحّدة المُبلَغ عنها سنويًا. وعلى صعيد آخر، قدّم بنك الدوحة في الهند منحًا للمسؤولية الاجتماعية لعدد من المنظمات غير الحكومية، وذلك توافقًا مع المتطلبات التنظيمية التي تشترط تخصيص ما لا يقل عن ٢٪ من متوسّط صافي الأرباح خلال السنوات المالية الثلاث السابقة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. وقد عزّز البنك استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية في عام ٢٠٢٤، حيث سيركّز على إحداث أثر إيجابي في مجال التعليم من خلال جهود مستمرة ومحدّدة الأهداف، وبناء شراكات طويلة الأجل مع الجهات المنفّذة، تحقيقًا لرؤيته في مساعدة الأطفال من الفئات الأقل حظًا على الوصول إلى تعليم عالي الجودة. كما نظّم البنك مجموعة من الفعاليات والبرامج لموظفيه، بغية تعزيز قيم التعاون والتضامن والترابط فيما بينهم، ومن أبرز هذه المبادرات:

١. اليوم الرياضي
٢. حملة التبرع بالدم
٣. التوعية بسرطان الثدي
٤. حملة للتوعية بمرض السكري
٥. برنامج ساكشام (الهند)

ويضمّ تقرير الاستدامة الصادر عن البنك جميع متطلبات الإفصاح الخاصة بالجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وهو متاح على الموقع الإلكتروني للبنك.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

قام بنك الدوحة بالمساهمة بمبلغ ١٩/٢٣٧ مليون ريال قطري لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وهي تمثل نسبة ٢,٥٪ من صافى أرباح البنك السنوية عن عام ٢٠٢٣ تماشياً مع القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته، علماً بأنه سيتم تحديد مساهمة البنك لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية عن عام ٢٠٢٤ بعد اعتماد نتائج اعمال البنك خلال عام ٢٠٢٥.

فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر ١٥ فرعاً ومركزاً واحداً لخدمات الشركات وفرعاً متخصصاً للشركات و٣ فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ٨١ جهازاً من ضمنها ٥ اجهزة للفروع الخارجية.
وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ٤ فروع خارجية منها فرع في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع في دولة الكويت وفرعين في كل من مومباي وكوتشي في دولة الهند، هذا بالإضافة إلى ٨ مكاتب تمثيلية في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وبنجلاديش ونيبال.

كما يمتلك البنك أيضا شركتي الدوحة للتمويل المحدودة وبنك الدوحة للاوراق المالية المحدودة وهي مسجلة في جزر الكايمن وكذلك شركة شرق للتأمين مسجلة في مركز قطر للمال، وهي جميعها شركات تابعة مملوكة للبنك بالكامل، إضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٣٨,٤٨٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي بنك الدوحة (ش.م.ع.ق)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا لقرارالهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ("متطلبات الهيئة")

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («نظام الحوكمة» أو «النظام») الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود حول المرفق «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية للبنك (ش.م.ع.ق) («البنك») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن إعداد تقييم مجلس الإدارة للالتزام لمتطلبات الهيئة والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بمتطلبات الهيئة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. كما يعد المجلس مسؤولاً عن إعداد التقرير عن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة حيث تمّ التخفيف منها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة» لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي المادية التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) «مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي(IAASB) . ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة ككل، لا يعرض بشكل عادل،من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكيد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة،

سواء كان ناتجا عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث اجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا كان تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، قد تم تقديمه بشكل عادل، من كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للبنك ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاة ، بما يلي

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات نظام الهيئة واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- تم أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة للالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام مقابل متطلبات المادة رقم ٤ من النظام؛
- الموافقة على المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام للسجلات الأساسية التي يحتفظ بها البنك.؛و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم تقييم مجلس الإدارة بالالتزام بمتطلبات الهيئة؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي المادية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١ (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.
تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون الهيئة بما في ذلك النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على «التقرير السنوي» (ولكن لا تشتمل «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة «)، وهو التقرير الذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن استنتاجاتنا حول «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في التقرير السنوي» لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول «تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة «، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

إذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير،استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير.

في حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك للمسؤولين عن الحوكمة.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

نيابة عن
برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية
رقم ١٢٠١٥٥

وليد تهتموني

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
٤ فبراير ٢٠٢٥

تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

قام مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق) (البنك) وشركاته التابعة (معًا «المجموعة») بتنفيذ تقييم إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ («النظام»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة بالمجموعة مسؤولا عن وضع ضوابط رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية والحفاظ عليها.
تعتبر ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف إدارة المجموعة، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة المجموعة والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي والتي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، بتفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف بموجودات المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وأن مقبوضات ونفقات المجموعة تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة المجموعة؛ و
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المجموعة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولا عن تصميم والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية كافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية أن يتم تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الضوابط على.

- الالتزام بسياسات المجموعة
- حماية موجوداتها.
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها.
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناء على القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح ضوابط الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على المجموعة أن تقوم بإعداد تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر («النظام») بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») رقم (٥) لسنة ٢٠١٦.

أجرينا تقييماً حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بناء على إطار العمل والمعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

نطاق التقييم

ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية الخاصة بنا هي عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ضوابط الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار العمليات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

العمليات الجوهرية للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي:

١. إقراض الشركات
٢. إقراض الأفراد
٣. استلام الإيداعات
٤. دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية والإفصاحات
٥. الخزينة والاستثمار
٦. الموارد البشرية وجداول الرواتب
٧. دورة الشراء والدفع
٨. تخطيط رأس المال والمراقبة
٩. ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة
١٠. التمويل التجاري
١١. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات

مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقًا للنظام، أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر، وهي مراقب الحسابات الخارجي المستقل للمجموعة، تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية.

بالنتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناء على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لدى المجموعة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مصممة وتعمل بفعالية وبشكل مناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المتعلقة بها بناء على المعايير المحددة في ضوابط الرقابة -الإطار المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

أمان الله خان
المدير المالي

عبد الرحمن بن فهد
بن فيصل آل ثاني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبدالرحمن بن محمد
بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي بنك الدوحة (ش.م.ع.ق)

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («نظام الحوكمة» أو «النظام») الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول حول المرفق»تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» لبنك الدوحة ش.م.ع.ق وشركاته التابعة)معا «البنك» أو «المجموعة» (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤلاً عن تقديم «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» ، والذي يشتمل على.

- تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ؛
- وصف العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ؛ و
- تقييم شدة تأثير التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور في ضوابط الرقابة، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

يعتمد التقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات مراقبة المخاطر المقدمة من إدارة المجموعة:

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛ و
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة المجموعة مسؤول أيضاً عن إنشاء والحفاظ على الضوابط المالية الداخلية بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتطبيق والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء رأي التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) «مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية»، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية» كما هو معروض في «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» المعروض في التقرير السنوي ، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية الموحدة، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. ولأغراض هذه المهمة، تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

١. إقراض الشركات.

٢. إقراض الأفراد.

٣. استلام الودائع.

٤. الخزينة والاستثمار.

٥. الموارد البشرية وجداول الرواتب.

٦. المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات.

٧. دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية؛

٨. تخطيط ومراقبة رأس المال.

٩. ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة.

١٠. التمويل التجاري؛ و

١١. ضوابط التكنولوجيا النظام

يتضمن ارتباط التأكيد لإبداء رأي تأكيد معقول بشأن «تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما عرض في «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية»، يتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم التشغيل، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم تصميم ضوابط الرقابة بالشكل تشغيلها بفعالية المناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المشار إليها في «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس رأينا حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية».

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١ (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(١) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.

(٢) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(٣) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص «تقرير مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ و لا يمكن اكتشافها. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على التقرير السنوي (ولكنها لا تشتمل على «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية») ل وهو التقرير الذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية» لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول «تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية «، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

إذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير،استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير.

في حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك للمسؤولين عن الحوكمة.

الرأي

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، وكما ورد بتقرير مجلس الادارة، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

عن برايس ووترهاوس كوبرز
فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية
رقم ١٢٠١٥٥

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٧٠
الدوحة، دولة قطر
٤ فبراير ٢٠٢٥